

الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٤٠ ق

جلسة ١١/٢٣/١٩٧٠ س ٢١ ص ١١٤٣

والسنة ١٥ ص ٢٨٤ و ص ٨٢٩ مجموعة المكتب الفني

٠ فرق قانون الإجراءات الجنائية بين الأحكام بصدد سريان ميعاد الاستئناف، فنص في المادة ٤٠٦ منه على بدء ميعاد استئناف الأحكام الحضورية والأحكام الغيابية التي تجوز المعارضة فيها واعتبر هذا الميعاد ساريا من تاريخ النطق بالحكم الحضورى أو الحكم الصادر فى المعارضة أو الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن، أو من تاريخ انقضاء الميعاد المقرر للمعارضة فى الحكم الغيابي، ونص فى المادة ٤٠٧ على الأحكام الصادرة فى الغيبة والمعتبرة حضورية واعتبر بدء ميعاد استئنافها بالنسبة للمتهم من تاريخ اعلانه بها، ذلك بأن هذه الأحكام على ما يبين من المذكورة الايضاحية لقانون الإجراءات الجنائية غيابية فى حقيقتها، وغاية ما هناك أنها غير قابلة للمعارضة، فأوجب القانون أن يكون بدء ميعاد استئنافها من تاريخ إعلان المتهم بها وإذ كان ذلك، وكان القانون ٤٥٢ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ فى شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة المطبق على واقعة الدعوى قد نص فى المادة ٢١ منه على أنه لا يجوز الطعن فى الأحكام الصادرة فى الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له، بطريق المعارضة وإذ كان الحكم الابتدائي الغيابي الصادر بالتطبيق لهذا القانون، لا يقبل المعارضة وان جاز استئنافه، فإنه يخرج من عداد الأحكام الغيابية المنصوص عليها فى المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية والتي تقتصر على تلك التى يجوز المعارضة فيها، ويسري بدء ميعاد استئنافها من تاريخ انقضاء ميعاد المعارضة أو من تاريخ الحكم الصادر فى المعارضة أو الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن، وانما يبدأ ميعاد استئنافه بالنسبة للمتهم من تاريخ اعلانه به، أخذا بما نص عليه فى المادة ٤٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية بشأن الحكم الصادر فى غيبة المتهم والمعتبر حضوريا، إذ أن كلا من هذين الحكمين غيابي فى حقيقته لا يقبل المعارضة وان جاز استئنافه إطلاقا فى مواد الجرح.

الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٤٠ ق

جلسة ١١/٢٣/١٩٧٠/١١ س ٢١ ص ١١٤٣

والسنة ١٥ ص ٨٢٩ مجموعة المكتب الفني

٠ ان المستفاد من نص المادة ٣٩٨ من قانون الإجراءات الجنائية، أنه إذا حصل الاعلان لشخص المحكوم عليه فان ذلك يعد قرينة قاطعة على علمه بصدور الحكم الغيابي أما إذا أعلن في موطنه ولم يسلم الاعلان إليه شخصيا، بل استلمه غيره ممن يجوز لهم قانونا تسلمه بالنيابة عنه فان ذلك يعتبر قرينة على أن ورقته قد وصلت إليه ولكنها قرينة غير قاطعة، إذ يجوز للمحكوم عليه أن يدحضها بإثبات العكس وإذ كان ما تقدم، وكان الثابت من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن، أن الطاعن أعلن بالحكم الغيابي الإستثنائي مع صهره المقيم معه لغيابه وكان الثابت من محضر جلسة المعارضة الاستثنائية أن المحكوم عليه لم يحضر ولم يثر أي دفاع يبرر تراخيه في التقرير بالمعارضة في الميعاد، ولم يدحض القرينة القائمة ضده والتي تفيد علمه بإعلان الحكم الغيابي، على ما ورد بالطعن وكان الطاعن لم يتمسك بذلك أمام محكمة الموضوع، ولم يبيد أمامها الدليل المعتبر على ما يتمسك به من أوجه الدفاع الموضوعية أو المختلطة بالوقائع، فان إهماله فيها كان يسعه أن يبيده أمام محكمة الموضوع، يسقط حقه في التمسك به أمام النقض.

الطعن رقم ١١٢٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٢/٦/١٩٧٠/١٢ س ٢١ ص ١١٦٨

٠ استقرت أحكام محكمة النقض على اعتبار الإحالة من مراحل التحقيق، وان تخلف الطاعن عن الحضور أمام مستشار الإحالة حتي يفرض عدم اعلانه لا يبطل القرار بالإحالة إلى المحاكمة فالقانون لم يستوجب حضوره، كما أن المحكمة هي جهة التحقيق النهائي ويجوز للمتهم أن يطلب منها استكمال ما فات مستشار الإحالة من إجراءات التحقيق وإبداء دفاعه بشأنه أمامها ومن ثم فلا محل للقول بوجود ضرر يستدعي بطلان هذا الاجراء، وألا ترتب على البطلان اعادة الدعوى إلى جهة التحقيق من بعد اتصالاتها بالمحكمة وهو غير جائز.

الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٤١ ق جلسة ١٧/١٠/١٩٧١/١٠ س ٢٢ ص ٥٣٩

• استقر قضاء محكمة النقض على أن إعلان المتهم لجهة الإدارة أو فى مواجهة النيابة العامة لا يصح أن يبني عليه الا الحكم الذى يصدر غيابيا ويكون قابلا للمعارضة، وأن الحكم الذى يصدر فى المعارضة باعتبارها كأن لم تكن بناء على هذا الاعلان يكون باطلا وميعاد الطعن على مثل هذا الحكم الباطل لا يبدأ الا من تاريخ إعلان الطاعن به أو علمه رسميا ولما كان لا يوجد بالأوراق ما يدل على اعلانه بالحكم أو علمه به رسميا الا فى يوم القبض عليه وقام بالطعن فى خلال الأجل المحدد قانونا فطعنه يكون مقبولا شكلا، ويكون الحكم المطعون فيه معيبا بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١١/١ س ٢٢ ص ٦٠٥

• إذا تخلف المعارض عن الحضور فى الجلسة المحددة لنظر معارضته وتأجلت الدعوى إلى جلسة أخرى فانه يجب اعلانه لشخصه أو فى محل اقامته بالحضور بالجلسة التى أجل إليها نظر معارضته والا كان الحكم الصادر فيها معيبا بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٦٦٧ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٢/٦ س ٢٢ ص ٧١٧

• إذا كان الثابت من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه استند فى قضائه بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة إلى أن آخر اجراء انقطعت به مدة التقادم هو يوم ١٣ يونيه ١٩٦٥ تاريخ صدور الحكم الغيابي الاستثنائي ضد المطعون ضده وأنه لم يتخذ بعد ذلك أي اجراء قاطع لمدة التقادم حتى يوم أول نوفمبر سنة ١٩٧٠ وكان الثابت من الاطلاع على الأوراق أن المطعون ضده أعلن بتاريخ ٢٤ أبريل سنة ١٩٦٧ مخاطبا مع شخصه ثم أصدرت المحكمة أمرا بجلسته ٧ ديسمبر ١٩٦٩ بضبط المطعون ضده وإحضاره كما تم اعلانه اعلانا صحيحا بتاريخ ١٣ أبريل سنة ١٩٧٠، وكلها من إجراءات المحاكمة القاطعة لمدة التقادم طبقا لنص المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية وقد تمت على التوالى من قبل مضي المدة المسقطه للدعوى الجنائية بين إحداها والأخرى، ومن ثم فان الدعوى الجنائية بالنسبة للتهمة المسندة للمطعون ضده لم تنقض بمضي المدة القانونية المنصوص عليها فى المادة ١٥ من القانون المشار إليه ويكون الحكم المطعون فيه فيما انتهى إليه من انقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة قد أخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٠٥٢ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٢/٢٠ ص ٢٢ ص ٧٩٨

• من المقرر أن إعلان المعارض بالحضور لجلسة المعارضة أن يكون لشخصه أو في محل اقامته فإذا كان الثابت من ورقة الاعلان أن المحضر اكتفي فيها بإعلان المعارض لجهة الإدارة لعدم الاستدلال عليه بمحل اقامته، فان هذا الاعلان يكون باطلا، وبالتالي غير منتج لآثاره، فلا تنقطع ب المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية

الطعن رقم ٣ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٢١ ص ٢٣ ص ٢٠١

• من المقرر أن إجراءات المحاكمة تقطع المدة المقررة لانقضاء الدعوى ١/٢٣٤ الجنائية ومتى كان الثابت أن المتهم أعلن وفق أحكام المواد من قانون الإجراءات الجنائية و ١٠ و ١١ من قانون المرافعات المدنية. والتجارية، ذلك بأن المحضر قد أثبت اعلانه المتهم مخاطبا مع المقيم معه لغيابه وتسليمه الصورة وقيامه بإخبار المعلن إليه بذلك بكتاب مسجل، فان هذا الاعلان الصحيح يعتبر عملا بالفقرة الأخيرة من المادة ١١ سالفه الذكر منتجا لآثاره من وقت تسليم الصورة إلى من سلمت إليه قانونا، ومن ثم فان المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية تكون قد انقطعت باجراء قضائي، هو ذلك الاعلان.

الطعن رقم ٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٢١ ص ٢٣ ص ٢٠٤

• من المقرر أن المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة تقطع باجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وتسري المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع، وأن إعلان المتهم بالحضور بجلسة المحاكمة اعلانا صحيحا يقطع تلك المدة.

الطعن رقم ٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٢١ ص ٢٣ ص ٢٠٧

• تأجيل الدعوى إلى احدى جلسات المحاكمة بعد تنبيه المتهم في جلسة سابقة هو اجراء قضائي من إجراءات المحاكمة التي تقطع المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية.

الطعن رقم ٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٢١ ص ٢٣ ص ٢٠٧

• مفاد نص المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن كل إجراء من إجراءات المحاكمة متصل بسير الدعوى أمام قضاء الحكم يقطع المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية حتى في غيبة المتهم لأن الشارع لم يستلزم مواجهة المتهم بالإجراء إلا بالنسبة لإجراءات الاستدلال دون غيرها ومن ثم فإن إعلان المتهم اعلانا صحيحا بالحضور بجلسة المحاكمة وهو إجراء قضائي يقطع المدة المقررة لانقضاء الدعوى.

الطعن رقم ١٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٢١ س ٢٣ ص ٢١١

• تسليم الاعلان إلى تابع المتهم وتسليمه إلى جهة الإدارة لامتناع تابعه عن الاستلام كلاهما إعلان صحيح.

الطعن رقم ١٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٢١ س ٢٣ ص ٢١١

• من المقرر أن إعلان المتهم بجلسة المحاكمة اعلانا صحيحا يقطع المدة المسقطه للدعوى الجنائية.

الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٣/٢٦ س ٢٣ ص ٤٦١

• متى كان يبين من الاطلاع على المفردات أن المحضر توجه في ١٦ مايو سنة ١٩٧٠ إلى محل إقامة المطعون ضده لاعلانه بالحضور لجلسة ٢٤ مايو وخاطب زوجته التي رفضت الاستلام فسلم الاعلان إلى الضابط المنوب، وتم اخطار المطعون ضده بذلك بخطاب مسجل في ١٧ مايو ١٩٧٠، فإن ذلك هو إعلان صحيح طبقا لما تقضي به المادة ١/٢٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية والمادتان ١٠ و ١١ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٣/٢٦ س ٢٣ ص ٤٦١

• إعلان المعارض بواسطة قلم الكتاب وقت التقرير بالمعارضة بالجلسة التي حددت أولا لنظرها ينتهي أثره بعدم حضوره تلك الجلسة وعدم صدور حكم فيها في غيبته.

الطعن رقم ١٣٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٣/٢٦ س ٢٣ ص ٤٦٥

• من المقرر أن إعلان المعارض للحضور بجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو فى محل اقامته ومتى كان الثابت أن المعارض بعد تأجيل نظر معارضته اداريا فى غيبته فى أول جلسة حددت نظرها أعلن لجهة الإدارة للجلسات التالية فيما عدا الجلسة الأخيرة التى صدر فيها الحكم فى المعارضة، فقد جرى اعلانه فى مواجهة النيابة نظرا لتركه مسكنه وعدم الاستدلال عليه وذلك بعد أن وجهت الاعلانات إلى محل آخر غير محل اقامة المعارض، فان تلك الاعلانات تكون باطلة ولا تتقطع بها المدة المسقطه للدعوى.

الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٣/٢٦ س ٢٣ ص ٤٦٥

• لا يغني عن إعلان الطاعن لشخصه أو فى محل اقامته بالجلسة المحددة لنظر المعارضة علم وكيله الذى قرر بالمعارضة نيابة عنه، لأن علم الوكيل بالجلسة لا يفيد حتما علم الأصيل الذى لم يكن حاضرا وقت التقرير بالمعارضه.

الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٣/٢٧ س ٢٣ ص ٤٧٥

• إذا كان البين من الاطلاع على محاضر الجلسات أمام المحكمة الابتدائية أن الطاعن وهو متهم فى جريمة يجوز فيها الحكم بالحبس وان حضر الجلسة المؤجلة إليها الدعوى للنطق بالحكم، الا أنه لم يحضر أية جلسة من جلسات المرافعة، بل حضر وكيل عنه ترافع فى الدعوى الأمر الذى مؤداه أن يكون الحكم الصادر فى حقه حكما غيايبيا وصفته المحكمة خطأ بأنه حكم حضوري وبالتالي لا يفتح ميعاد الطعن فيه بطريق المعارضة أو الاستئناف ان اختار المتهم الطعن فيه مباشرة بطريق الاستئناف الا بعد اعلانه اعلانا قانونيا، وذلك اعمالا لنص المادتين ٣٩٨ و ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٧ س ٢٣ ص ٦٤١

• جرى قضاء محكمة النقض على أنه متى أوجب القانون الاعلان لاتخاذ اجراء أو بدء الميعاد، فان أي طريقة أخرى لا تقوم مقامه وإذ كانت الأوراق قد خلت مما يدل على أن الطاعن قد أعلن بالحكم المستأنف اعلانا قانونيا لشخصه أو فى محل اقامته إلى أن قرر فيه بالاستئناف فان

الحكم المطعون فيه إذ حاسب الطاعن على عدم التقرير بالاستئناف خلال عشرة أيام من تاريخ دفعه الغرامة المحكوم بها، تأسيساً على أن في ذلك قرينة على علمه اليقيني بصدور الحكم بما يقوم مقام الاعلان القانوني يكون قد أخطأ صحيح القانون بما يتعين معه نقصه.

الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٧ ص ٢٣ ص ٦٤١

• متى كانت العبارة التي أثبتها المحضر بورقة التكليف بالحضور قد جاءت خلوا من بيان عدم وجود المطلوب اعلانه في موطنه واسم من قرر أنه تابعه وما إذا كان هذا قد أدلي باسمه أم أحجم وكان عدم مراعاة ذلك يترتب عليه البطلان عملاً بالمادة ١٩ من قانون المرافعات لعدم تحقق غاية الشارع من تمكين المحكمة من الإستيثاق من جدية ما سلكه المحضر من إجراءات فان ورقة التكليف بالحضور تكون باطلة.

الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩ ص ٢٣ ص ٨١٠

• من المقرر أن إجراءات الاعلان وفقاً للمادة ٢٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية تتم بالطرق المقررة في قانون المرافعات ولما كان مما تقضي به المادتان ١٠ و ١١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر به القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ والمعمول به من ٩ نوفمبر سنة ١٩٦٨ أنه إذا لم يجد المحضر المطلوب اعلانه في موطنه كان عليه تسليم الورقة إلى من يقرر أنه وكيله أو أنه يعمل في خدمته إذ أنه من الساكنين معه من الأزواج والأقارب والأصهار وإذا لم يجد المحضر من يصح تسليم الورقة إليه طبقاً لما ذكر أو امتنع من وجده منهم عن الاستلام وجب عليه تسليمها في اليوم ذاته لجهة الإدارة التي يقع موطن المعلن إليه في دائرتها ووجب عليه في جميع الأحوال خلال أربع وعشرين ساعة من تسليم الورقة لغير شخص المعلن إليه أن يوجه إليه في موطنه الأصلي أو المختار كتاباً مسجلاً يخبره فيه بمن سلمت إليه الصورة، كما يجب عليه أن يبين ذلك كله في حينه في أصل الاعلان وصورته ولقد أفصحت المذكرة الايضاحية عن أنه يعد من قبيل الامتناع الذي يوجب تسليم الورقة لجهة الإدارة امتناع من يوجد بموطن المطلوب اعلانه من ذكر اسمه أو صفته التي تجيز له تسليم الصورة لأن مثل هذا الامتناع يحول دون تسليم الصورة إليه على النحو الذي

رسمه القانون.

الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩ س ٢٣ ص ٨١٠

• متى كان آخر اجراء صحيح من إجراءات محاكمة المطعون ضده هو ورقة التكليف بالحضور أمام المحكمة الاستئنافية المؤرخة ٢٤ أبريل سنة ١٩٦٧ لجلسة ١٨ يونيه سنة ١٩٦٧ لنظر معارضته فان مدة انقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة تبدأ من هذا التاريخ ولما كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على المطعون ضده عن جنحة إعطاء شيك بدون رصيد فتكون المدة القانونية المقررة لانقضائها هي ثلاث سنين من ذلك التاريخ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضي بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة قد أصاب صحيح القانون لانقضاء أكثر من ثلاث سنين من تاريخ آخر اجراء صحيح قاطع لمدة التقادم في ٢٤ أبريل سنة ١٩٦٧ حتي تاريخ حجز الدعوى للحكم في ١٨ أبريل ١٩٧١ سنة.

الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩ س ٢٣ ص ٨١٠

• إذا كان الطاعنان لا يدعيان أنهما أعلنوا المدعي بالحقوق المدنية لشخصه لحضور الجلسة التي تخلف عن حضورها فضلا عن أنهما لم يحضرا أيضا بتلك الجلسة ليطلبا اعتباره تاركا لدعواه فان قضاء الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه برفض الدفع باعتبار المدعي المدني تاركا لدعواه يكون في محله.

الطعن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٠/٨ س ٢٣ ص ٩٩٥

• من المقرر أن إعلان المعارض بجلسة المعارضة يصح أن يكون لشخصه أو في محل اقامته ومثي كان الثابت أن الطاعن أعلن بالحضور في محل اقامته اعلانا صحيحا للجلسة التي نظرت بها معارضته أمام محكمة الدرجة الثانية ولم يحضر بهذه الجلسة ثم حجزت الدعوى للحكم وقضي فيها باعتبار معارضته كأن لم تكن، فان ما يثيره الطاعن بشأن عدم اعلانه بالحضور بجلسة المحاكمة أو انتفاء علمه بها لا يكون له أساس.

الطعن رقم ٨٢٣ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٠/٩ س ٢٣ ص ١٠٢٩

• لا يقبل من الطاعن الادعاء فى طعنه لأول مرة أمام محكمة النقض بمرضه فى اليوم الذى كان محددًا لنظر المعارضة أمام محكمة أول درجة.

الطعن رقم ٨٢٣ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٠/٩ س ٢٣ ص ١٠٢٩

• من المقرر أن إعلان المعارض بجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو فى محل اقامته وإذ كان الثابت من الأوراق والمفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقًا لوجه الطعن أن وكيل الطاعن عارض الحكم الحضورى الاعتبارى الاستثنائى وتحددت جلسة لنظر المعارضة وفيها لم يحضر الطاعن وتأجلت الدعوى لجلسة أخرى لإعلانه ثم توالى التأجيلات حتى تحددت لنظر المعارضة أخيرا بالجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه، وفيها لم يحضر الطاعن وحضر محاميه وقال أنه يطعن بالتزوير على ورقة إعلان الطاعن بهذه الجلسة ويبين من الاطلاع على ورقة الاعلان أن المحضر توجه إلى محل اقامة الطاعن وأعلنه بالحضور لتلك الجلسة مخاطبا مع والدته التى رفضت تسلّم الاعلان فأعلنه مع شيخ الناحية الذى يقع موطن الطاعن فى دائرته ووجه للطاعن فى موطنه كتابا مسجلا يخبره فيه بمن سلمت إليه صورة الاعلان فان الطاعن يكون قد أعلن للحضور بجلسة المعارضة فى محل اقامته اعلانا صحيحا وفقا لنص المادتين ١٠ و ١١ من قانون المرافعات ومن ثم فان ما ينعاه من بطلان الحكم وانطوائه على الإخلال بحق الدفاع يكون غير سديد.

الطعن رقم ١١٦٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١١/٥ س ٢٣ ص ١١٦٣

• من المقرر أنه لا يصح فى القانون الحكم فى المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم المعارض فيه الصادر بادانته باعتبارها كأن لم تكن أو بقبولها شكلا وبرفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض الا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بغير عذر، وأنه إذا كان هذا التخلف يرجع إلى عذر قهري حال دون حضور المعارض الجلسة التى صدر فيها الحكم فى المعارضة، فان الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معيبة من شأنها حرمان

المعارض من استعمال حقه فى الدفاع ومحل نظر العذر القهري يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض، الا أن البين من الاطلاع على الأوراق أنها خلت من الشهادة الطبية المنوه عنها بتقرير أسباب الطعن ومن ثم فان هذا الوجه من الطعن لا يكون له محل.

الطعن رقم ١١٦٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١١/٥ س ٢٣ ص ١١٦٣

• لا يشترط قانونا لصحة إعلان صحيفة الدعوى اشتغالها على بيان الدائرة التى ستنظر أمامها الدعوى ومن ثم فان منعي الطاعن ببطلان ورقة الاعلان لإغفال ذكر ذلك البيان بها يكون على غير سند.

الطعن رقم ٨٨٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١١/٢٦ س ٢٣ ص ١٢٧٢

• من المقرر أن إعلان المعارض للحضور بجلسته المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو فى محل اقامته، كما أن الأصل أنه لا يفنى عن إعلان المعارض بالجلسة المحددة لنظر معارضته علم وكيله بها طالما أن الأصيل لم يكن حاضرا وقت التقرير بها ولما كان البين من الأوراق أن وكيلها عن الطاعن قرر بالمعارضة فى الحكم الغيابي الاستثنائي الصادر ضده، وأنه أشر على التقرير بتاريخ الجلسة التى حددت لنظر المعارضة، وبهذه الجلسة لم يحضر الطاعن فقضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن وكان الثابت أن الطاعن أعلن للحضور بجلسته المعارضة بجهة الإدارة لعدم الاستدلال على موطنه فان الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن بناء على هذا الاعلان يكون باطلا.

الطعن رقم ٩٨٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٤ س ٢٣ ص ١٢٣٠

• من المقرر أنه إذا بدا للمحكمة بعد حجز الدعوى للحكم أن تعيدها للمرافعة استئنافا للسير فيها تحتم دعوة الخصوم للاتصال بالدعوى ولا تتم هذه الدعوة الا بإعلانهم على الوجه المنصوص عليه فى القانون أو ثبوت حضورهم وقت النطق بالقرار ولما كان إعلان المعارض بالحضور لجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو فى محل اقامته، ولا يصح أن ينبني على اعلانه للنيابة العامة الحكم فى معارضته وكان الثابت أن الطاعن أعلن للنيابة العامة بالجلسة التى حددت لاستئناف

السير في معارضته بعد إعادتها للمرافعة، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى في موضوع المعارضة برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه يكون باطلاً.

الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٤/٢٠ س ٢٤ ص ٤٦٨

• من المقرر أن إعلان المعارض للحضور بجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو في محل إقامته، ومن ثم فإن اعلانه لجهة الإدارة لا يصح أن ينبني عليه الحكم في معارضته ولما كان البين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن إعلان الطاعن بجلسة المعارضة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه لم يوجه إليه بمحل إقامته وانما وجه إليه بمكتبه ولما تبين أنه ترك هذا المحل بحكم طرد ولم يستدل عليه تم اعلانه لجهة الإدارة فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى في موضوع المعارضة برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه بناء على ذلك الاعلان الباطل فإنه يكون باطلاً بما يوجب نقضه والاحالة.

الطعن رقم ١٦١٣ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٤/٨ س ٢٤ ص ٤٨٨

• من المقرر أن المدة المسقطه للدعوى الجنائية تنقطع بأي إجراء يتم في الدعوى بمعرفة السلطة المنوط بها القيام به، سواء كان من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة، وتسري مدة التقادم من يوم الانقطاع، وبالتالي فإن إعلان المتهم بالحضور لجلسة المحاكمة اعلاناً صحيحاً وكذا صدور حكم من محكمة مختصة بإصداره بقطع أيهما المدة المسقطه للدعوى ولا يغير من ذلك أن تكون الدعوى الجنائية قد رفعت بداءة ممن لا يملك رفعها قانوناً على خلاف ما تقتضي به المادتان ٦٣ و ٢٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية كما هو الحال في الدعوى المطروحة ذلك بأنه وان كان لا يحق للمحكمة في هذه الحالة أن تتعرض لموضوع الدعوى بل عليها أن تقتصر حكمها على عدم قبولها باعتبار أن باب المحاكمة موصد أمامها، الا أنه نظراً لأنه يتعين عليها في سبيل القضاء بذلك أن تستظهر ما تقتضيه المادتان المشار اليهما أي أن تتحقق من صفة الموظف أو المستخدم العام، ومن أنه ارتكب الجريمة أثناء تأدية وظيفته أو بسببها بما يقتضيه ذلك من إعلان المتهم والشهود لحضور جلسات المحاكمة وخلاف ذلك من الإجراءات القضائية، ومن ثم فإن مثل هذه

الإجراءات وكذا الحكم الصادر في الدعوى بعدم قبولها لرفعها من غير ذي صفة متى تم كل منها صحيحاً في ذاته فلا مرأ أنه قاطع للتقدم، إذ أن انقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة بني على افتراض نسيانها بمرور الزمن بدون اتخاذ الإجراءات فيها، فمتى تم اتخاذ أي إجراء صحيح في الدعوى بما يجعلها ما تزال في الأذهان ولم تدرج في حيز النسيان انتفت علة الانقضاء بصرف النظر عن بطلان إجراءات تحريكها السابقة على نظرها.

الطعن رقم ٨٢ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٦/٤/١٩٧٣ س ٢٤ ص ٥١٦

• نصت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ على أن ميعاد الطعن بالنقض وإيداع الأسباب التي بني عليها هو أربعون يوماً من تاريخ الحكم الحضورى وهذا الميعاد لا يضاف إليه ميعاد مسافة ولما كان الأصل أنه لا يرجع إلى قانون المرافعات الا لسد نقص أو للإعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية وقد نص قانون الإجراءات الجنائية على احتساب ميعاد مسافة في المادة ٣٩٨ منه في شأن المعارضة في الأحكام الجنائية فقال أنها تقبل في ظرف ثلاثة الأيام التالية لإعلان المحكوم عليه بالحكم الغيابي خلاف ميعاد مسافة الطريق وقد اشتمل قانون تحقيق الجنايات الملغى على نص بالمادة ١٥٤ منه يقضي بأنه لا تزداد على ميعاد عشرة الأيام المقررة للاستئناف مواعيد مسافة ولم ير الشارع ضرورة للنص على ذلك في قانون الإجراءات الجنائية، ذلك أن الأصل في ميعاد المسافة أن يمنح حيث يوجب القانون حصول إعلان يبدأ من تاريخه سريان ميعاد الطعن، وإذ لا يوجب قانون الإجراءات الجنائية الا عن الأحكام الحضوريه حتى يبدأ ميعاد الطعن فيها، فانه لم ينص على ميعاد المسافة الا حيث يجب الاعلان لسريان ميعاد الطعن كما هو الحال في المعارضة لما كان ما تقدم، وكان الحكم الاستثنائي المطعون فيه قد صدر بجلسة ٢١/٣/١٩٧٢ وقرر وكيل المحكوم عليه الطعن فيه بطريق النقض في أول مايو سنة ١٩٧٢، أي في اليوم الحادي والأربعين، فانه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً ومصادرة الكفالة.

الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٦/٤/١٩٧٣ س ٢٤ ص ٥٢٢

• مفاد نص المادة ٣٨٤ من قانون الإجراءات الجنائية أنه لا يجوز لمحكمة الجنايات الحكم على

المتهم فى غيبته الا بعد اعلانه اعلانا قانونيا بالجلسة التى تحدد لنظر دعواه ولما كان البين من مطالعة الأوراق أن الطاعن كان هاربا ولم يستجوب بالتحقيقات وأن نائب العمدة أفاد أن الطاعن متغيب عن الناحية من تاريخ الحادث ولا يعلم له محل اقامة فأعلن فى مواجهة النيابة، كما أعلن للإدارة وذلك للحضور بالجلسة التى صدر فيها الحكم الغيابي من محكمة الجنايات لما كان ذلك، وكان من المقرر أنه ما دام قد بحث عنه رجال الإدارة فلم يستدلوا عليه ولا على محل اقامته، فأعلانه وهو هارب فى مواجهة النيابة يكون صحيحا فضلا عن أنه أعلن قانونيا للإدارة وفق نص الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية ومن ثم تكون محاكمة الطاعن غيابيا قد تمت بعد اعلانه اعلانا صحيحا.

الطعن رقم ١٠٤٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٤/٢٢ ص ٢٤ ص ٥٢٨

• من المقرر أن إعلان المعارض للحضور بجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو فى موطنه، ولما كان المواطن كما عرفته المادة ٤٠ من القانون المدني هو المكان الذى يقيم فيه الشخص عادة، وبهذه المثابة لا يعتبر المكان الذى يباشر فيه الشخص عمله موطن له، وكان الثابت أن إعلان الطاعن المعارض بالجلسة التى تقرر فيها حجز القضية للحكم قد جرى بعنوان مكتبه حيث سلم إلى وكيل المكتب، فان الحكم المطعون فيه إذ قضي بقبول المعارضة شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه تأسيسا على صحة ذلك الاعلان يكون مخطئا فى القانون ومعيبا بالبطلان.

الطعن رقم ٧٤٢ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١١/١٢ ص ٢٤ ص ٩٦١

• إذا كان الطاعن قد قرر بالاستئناف بنفسه ووقع بإمضائه على تقرير الاستئناف بما يفيد علمه بالجلسة المحددة لنظر استئنافه وهو ما يقوم مقام الاعلان فان ما يثيره من بطلان بدعوى عدم اعلانه لتلك الجلسة يكون غير سديد.

الطعن رقم ١١٤٢ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/٢٠ ص ٢٤ ص ١٢٨٣

• من المقرر أن الأصل فى إعلان الأوراق طبقا للمادتين ١٠ و ١١ من قانون المرافعات أنها تسلم إلى الشخص نفسه أو فى موطنه فإذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب اعلانه فى موطنه كان عليه أن

يسلم الورقة إلى وكيله أو خادمه أو لمن يكون مقيما معه من أقربائه أو أصهاره ويعد استلامهم ورقة الاعلان في هذه الحالة قرينة على علم الشخص المطلوب اعلانه ما لم يدحضها باثبات العكس ولما كان الطاعن قد أعلن في محل اقامته اعلانا قانونيا بالجلسة التي نظرت فيها معارضته، ولم يقدم ما يثبت صحة ما يدعيه من عدم علمه بحصول ذلك الاعلان كما خلت الأوراق مما يدحض قرينة وصول ورقة الاعلان إليه، فان ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩ س ٢٥ ص ٤٢٤

• من المقرر أن حضور المعارض جلسة المعارضة وتمكينه من الإدلاء بدفاعه كاملا يصحح ما قد يشوب ورقة التكليف بالحضور من بطلان، ومن ثم فانه لا محل لنعي الطاعن ببطلان اعلانه بجلسة المعارضة.

الطعن رقم ٩١٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١٠/٧ س ٢٥ ص ٦٤٣

• متى كان قرار حجز القضية للحكم قد اتخذ في حضرة المتهم الطاعن ومحاميه فانه يكون عليه بلا حاجة إلى إعلان أن يتتبع صدور الحكم فيها، ويكون الطاعن إذ استأنف الحكم متجاوزا بذلك الميعاد القانوني محسوبا من يوم صدور ذلك الحكم، فان استئنافه يكون غير مقبول شكلا.

الطعن رقم ٩١٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١٠/٧ س ٢٥ ص ٦٤٣

• من المقرر على هدي من صريح نص المادة العاشرة من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ والذي تم الاعلان موضوع الطعن في ظله، أن المساكنة شرط لتسليم الاعلان إلى الأزواج والأقارب والأصهار، ويتعين على المحضر أن يثبت ذلك في أصل الاعلان وصورته إذ هي بيان جوهري يترتب البطلان على إغفاله وأنه لا تشترط الإقامة بالنسبة لوكيل المعلن أو لمن يعملون في خدمته، بل يكفي أن يتم تسليمهم صورة الاعلان في موطنه.

الطعن رقم ١٠٢٥ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١٢/٨ س ٢٥ ص ٨٣٠

• من المقرر أنه لا يكفي للعقاب أن يكون الشخص قد قرر غير الحقيقة في المحرر، بل يجب أن

يكون الكذب قد وقع فى جزء من أجزاء المحرر الجوهرية التى من أجلها أعد المحرر لإثباته وكان القرار المطعون فيه قد التزم هذا النظر إذ اعتبر أن العبارة الواردة بالإعلان المدعي تزويره بشأن إقامة المطعون ضده الأول التابع مع الطاعن بفرض عدم صحتها ليست بيانا جوهريا فى خصوص هذا الاعلان، بل هى من نافلة القول لا يترتب على ورودها أو إغفالها صحته أو بطلانه، فان النعي عليه بالخطأ فى تطبيق القانون يكون غير سديد.

الطعن رقم ١٠٣٥ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١٢/٨ س ٢٥ ص ٨٣٠

• ان تقدير قيام عنصر الاستقرار ونية الاستيطان اللازم توافرهما فى الموطن وكذلك توافر رابطة التبعية من الأمور الواقعية التى يستقل بتقديرها قاضي الموضوع، وأن العبرة هى بتوافر رابطة التبعية بين من تسلم الاعلان والشخص المراد اعلانه وليس بنوع الخدمة التى يؤديها.

الطعن رقم ١٠٣٥ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١٢/٨ س ٢٥ ص ٨٣٠

• استقر قضاء محكمة النقض على أنه لا يصح فى القانون الحكم فى المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر بادانته باعتبارها كأن لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض الا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بدون عذر وانه إذا كان هذا التخلف يرجع إلى عذر قهري حال دون حضور المعارض بالجلسة التى صدر الحكم فيها فى المعارضة، فان الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه فى الدفاع ولما كان الطاعن قد عارض فى الحكم الغيابي الاستثنائي بواسطة محاميه بتقرير ورد به تحديد جلسة لنظر المعارضة، وبهذه الجلسة لم يحضر الطاعن فقضت المحكمة باعتبار المعارضة كأن لم تكن وأسست حكمها على أن المعارض لم يحضر أولي جلسات المعارضة لما كان ذلك، وكان الثابت من المفردات عدم وجود ما يدل على إعلان الطاعن لشخصه أو فى محل اقامته بالجلسة المحددة لنظر المعارضة وكان لا يغني عن هذا الاعلان علم وكيله الذى قرر بالمعارضة نيابة عنه لأن علم الوكيل بالجلسة لا يفيد علم الأصيل الذى لم يكن حاضرا وقت التقرير بالمعارضة فان الحكم المطعون فيه يكون باطلا

بما يستوجب نقضه والاحالة.

الطعن رقم ١١٢٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٧/٢/١٩٧٥ س ٢٦ ص ١٥٤

• من المقرر أنه لا يغني عن إعلان الطاعن لشخصه أو في محل اقامته بالجلسة الأولى التي حددت لنظر المعارضة علم وكيله الذي قرر بالمعارضة نيابة عنه لأن علم الوكيل بالجلسة لا يقيد حتما علم الأصيل الذي لم يكن حاضرا وقت التقرير بالمعارضة، كما أن تخلف المعارض عن الحضور بشخصه في الجلسة المحددة لنظر المعارضة وتأجيلها إلى جلسة أخرى يوجب اعلانه اعلانا قانونيا بالحضور بالجلسة التي أجل إليها نظر المعارضة، ومن ثم فانه ما كان يجوز الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن استنادا إلى عدم حضور الطاعن في الجلسة الأولى التي حددت أمام وكيله لنظر المعارضة إذا لم ٢٠ يثبت علمه هو بها، كما أنه لا يغني سبق إعلان الطاعن لشخصه بجلسة من يناير سنة ١٩٧٣ والتي لم يحضر بها عن وجوب إعادة اعلانه لشخصه أو في محل اقامته بجلسة ١٢ من مايو سنة ١٩٧٣ وهي الجلسة الأخيرة التي أجلت إليها الدعوى وصدر فيها الحكم المطعون فيه ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن قد جاء باطلا إذ لم يمكن الطاعن من ابداء دفاعه بالجلسة الأخيرة التي حددت لنظر المعارضة في الحكم الغيابي الاستثنائي لسبب لا يد له فيه، وهو نظرها بجلسة لم يعلن بها.

الطعن رقم ١٥٢٣ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٧/٢/١٩٧٥ س ٢٦ ص ١٦٧

• إذا كان الحكم المطعون فيه قضي بجلسة ١٨ من مارس سنة ١٩٧٣ التي لم يعلن بها الطاعن وتخلف عن حضورها، برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف، على الرغم من أن هذه الجلسة غير تلك التي كانت محددة في تقرير الاستئناف لنظر استئنافه، فان الحكم يكون قد أنبنى على إجراءات باطله أثرت فيه، فيتعين نقضه مع الإعادة.

الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٤٥ ق جلسة ٢٤/٣/١٩٧٥ س ٢٦ ص ٢٨٠

• متى كانت المحكمة قد أقامت قضاءها على ما اقتنعت به من أدلة لها أصلها الثابت في الأوراق، والتي استخلصت منها أن الطاعن الأول بوصفه محضرا قد أثبت على خلاف الحقيقة في إعلان

الدعوى أنه قد تمت مخاطبة ابنة المراد اعلانه حالة كونه قد خاطب المتهم الثاني الذى وقع على الاعلان باسم المخاطب معها، فان هذا استخلاص سائغ وفيه الرد الضمني برفض ما يخالفها ويؤدي إلى النتيجة التى انتهى إليها الحكم ومن ثم فلا تثريب على المحكمة ان هى التفتت عن الرد على دفاع الطاعن الأول من أنه غير مكلف بالتحقق من صفة من يتقدم إليه لاستلام الاعلان، ما دام البادي أنه دفاع ظاهر البطلان.

الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٣/٢٠ س ٢٦ ص ٢٩٢

• لما كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع ببطلان قرار الاتهام المعلن إليه وكان من المقرر فى القانون أن أوجه البطلان المتعلقة بالإجراءات السابقة على المحاكمة يجب ابدؤها أمام محكمة الموضوع، ومن ثم فلا يجوز له إثارة الدفع بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض، فضلا عن أن مجرد حضور المتهم بنفسه فى جلسة المحاكمة تمنعه من التمسك ببطلان ورقة التكليف بالحضور.

الطعن رقم ٦٤٦ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٥/٤ س ٢٦ ص ٢٧٩

• المقصود بالسبب الذى يجب بيانه بورقة الاعلان، على ما نصت عليه الفقرة الخامسة من المادة التاسعة من قانون المرافعات هو سبب الامتناع عن التوقيع على الأصل لا سبب الامتناع عن استلام صورة الورقة، ذلك أنه فى حالة الامتناع عن استلامها فان الاعلان لا يتم بمجرد حصول هذا الامتناع يجب على المحضر أيا كان سببه أن يسلم الصورة لجهة الإدارة وفقا لما تتطلبه المادة ١١ من قانون المرافعات، ومن ثم لا يترتب على هذا الامتناع من النتائج ما يقتضى بيان سببه فى أصل الاعلان كما أن من يمتنع عن استلام الصورة لا يبدي عادة سببا لامتناعه.

الطعن رقم ٨١٧ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٥/٢٦ س ٢٦ ص ٤٦٥

• متى كان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن المطعون ضده قد قرر فى ١٨ مارس سنة ١٩٧٠ بالمعارضة فى الحكم الغيابي الاستثنائي الصادر فى ١٥ مارس سنة ١٩٧٠ والقاضي بتأييد الحكم المستأنف الذى قضى بتغريمه مائة جنيه والمصادرة وتحدد لنظر المعارضة الاستثنائية

جلسة ٢ مايو سنة ١٩٧٠ وفيها لم يحضر المطعون ضده فتأجل نظر الدعوى لإعلانه لشخصه أو فى محل اقامته وتوالت جلسات التأجيل لهذا السبب إلى أن صدر الحكم المطعون فيه بجلسة ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٧٢ لما كان ذلك، وكان أول إعلان صحيح فى محل اقامة المطعون ضده قد تم فى ٢٢ مايو سنة ١٩٧٢ إذ أعلن مخاطبا مع شقيقه، وكان قانون الإجراءات الجنائية يقضى فى المادتين ١٥ و ١٧ منه بانقضاء الدعوى الجنائية فى مواد الجرح بمضي ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة، وتقطع المدة باجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة، وكذلك الأمر الجنائى أو باجراءات الاستدلال إذا اتخذت فى مواجهة المتهم أو إذا أخطر بها بوجه رسمي، وتسري المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع واذا تعددت الإجراءات التى تقطع المدة، فان سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر اجراء واذا كان الثابت أنه قد مضي فى صورة الدعوى المطروحة ما يزيد على ثلاث سنوات من تاريخ تقرير المطعون ضده بالمعارضة فى ١٨ مارس سنة ١٩٧٠ و اعلانه فى محل اقامته فى ٢٢ مايو سنة ١٩٧٢ دون اتخاذ اجراء قاطع لتلك المدة وكان الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم مما يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ما دامت مدونات الحكم تشهد لصحته وهو الأمر الثابت حسبما تقدم، فان الحكم المطعون فيه إذ دان المطعون ضده